

Distr.: General  
6 February 2009  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد ماجور ..... (هولندا)

#### المحتويات

البند ١١٩ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: إعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة

برنامج عمل اللجنة الثالثة لدورة الجمعية العامة الرابعة والستين

إكمال أعمال اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)  
(A/C.3/63/L.79)

مشروع المقرر A/C.3/63/L.79: تخطيط البرامج

١ - الرئيس: دعا اللجنة إلى البت في مشروع المقرر المتعلق بتخطيط البرامج (A/C.3/63/L.79)، الذي قدمه رئيس اللجنة.

٢ - السيدة إيلون شاهار (إسرائيل): قالت إنها تأسف لأنه لم يكن هناك وقت كافٍ من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع المقرر. وإسرائيل لا تستطيع أن تتقبل النص ذا الصلة، مما يرجع أساساً إلى الإشارة إلى إعلان وبرنامج عمل دوربان. والموقف المستمر لوفد إسرائيل في هذه القضية ما برح واضحاً منذ عام ٢٠٠١، حيث غادر هذا الوفد قاعة اجتماع المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٣ - والبرنامج ١٩ من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (A/63/6) كان من المقصود به أن يوفر مبادئ توجيهية عامة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وحيث إن هذا البرنامج يتضمن قائمة بولايات تشريعية تشمل إحالات محددة عديدة لإعلان وبرنامج عمل دوربان، فإنه لا ضرورة إذن لإدراج إحالات إضافية في مشروع المقرر. ومشاريع المقررات السابقة لم تتضمن إحالات من هذا القبيل، ونفس الوضع ينطبق على النسخة الأصلية للنص الحالي، بصيغتها المقدمة من أمانة المفوضية. والمفوضية ليست بحاجة إلا إلى مبادئ توجيهية في غاية العمومية حتى تتمكن من مواصلة أعمالها، وعلى الرغم من عدم التوصل إلى أي اتفاق حتى الآن، فإن من المأمول فيه أن تواصل الوفود

الاضطلاع بالعمل على نحوٍ بَنَاءٍ بشأن هذه القضية، وأن تجد حلاً وسطاً من شأنه أن يستجيب لشواغل الوفود الحقيقية، وأن يبعث برسالة دعم واضحة لأعمال المفوضية البالغة الأهمية.

٤ - الرئيس: قال إنه يأسف إزاء اضطراره لسحب النص الوارد في الوثيقة A/C.3/63/L.79 وفقاً للمادة ١٢٢ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

٥ - السيدة الجندي (مصر): تحدثت بوصفها منسقة بمجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن النص ذا الصلة قد كان حصيلة مفاوضات طويلة شارك فيها جميع أعضاء اللجنة. والمجموعة تشعر بالأسف لأن أحد الوفود يجد مشكلة ما في الإشارة إلى إعلان وبرنامج عمل دوربان. وفي حالة عدم قيام الرئيس بتقديم مشروع المقرر، فإن المجموعة، التي ما برحت تكافح التمييز العنصري والعنصرية منذ أمد طويل، ستقوم بكل فخر بعرض النص على اللجنة حتى تنظر فيه، ومن المطلوب من سائر الوفود أن تنضم إليها باعتبارها مشاركة في تقديمه. والنص يعكس مصالح جميع أعضاء اللجنة.

٦ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن النص، الذي سُحِبَ بالفعل من قِبل الرئيس، يمكن أن يُعاد تقديمه على يد رئيس مجموعة الدول الأفريقية طبقاً للمادة ١٢٢. ومن شأن نص مشروع المقرر (A/C.3/63/L.79) أن يصوب على النحو التالي "مقدم من موريشيوس باسم مجموعة الدول الأفريقية".

٧ - السيد دالادو (موريشيوس): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية، ودعا كافة الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع المقرر.

النظام الداخلي، التي تقضي بعدم مناقشة أي اقتراح إلا إذا كانت قد عُمت نسخٌ منه قبل موعد المناقشة بيوم واحد على الأقل. والمجموعة سوف تصوت على أي حال ضد أي تعديل مقترح في هذه المرحلة الأخيرة، وهي تدعو سائر الوفود إلى القيام بذلك أيضا.

١٣ - السيد خان (أمين اللجنة): قال، على سبيل التوضيح، إن المادة ١٢٠ تتيح للرئيس أن يسمح بمناقشة وبحث التعديلات التي لم يسبق تعميمها، أو التي لم تعمم إلا في نفس يوم المناقشة. وأشار إلى أن جميع التعديلات المقترحة قد تم البت فيها في الحال من قبل اللجنة في جلسة اليوم السابق.

١٤ - الرئيس: قال إنه قد أتاح النظر في التعديلات الشفوية طوال الدورة، وإنه بالتالي سوف يستمر في ذلك في سياق الظروف الراهنة.

١٥ - السيدة الجندي (مصر): تحدثت عن نقطة نظامية باسم مجموعة الدول الأفريقية، وقالت إنها تطعن فيما قرره الرئيس وفقا للمادة ١١٣.

١٦ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن وفد مصر يطالب بالتصويت على ما قضي به الرئيس من إمكانية قيام اللجنة بالبت بشأن التعديل الشفوي الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

١٧ - أجري تصويت مسجل على ما قرره الرئيس من أن يوسع اللجنة أن تنظر في التعديل الشفوي المقترح على مشروع المقرر A/C.3/63/L.79. المؤيدون:

أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا،

٨ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن الدول التالية ترغب في الانضمام إلى مقدمي مشروع المقرر بصيغته المعدلة شفويا: الأرجنتين وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وأنتيغوا وبربودا وإندونيسيا وأوروغواي وباراغواي والبحرين وبربادوس وبنما والسلفادور وسورينام وسويسرا وشيلي والعراق وعمان وغواتيمالا وقطر وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والكويت ولبنان وليختنشتاين والمكسيك والمملكة العربية السعودية والنرويج وهندوراس.

٩ - السيد أموروس نونيز (كوبا): قال إن النص ذا الصلة يمثل أفضل نص ممكن في ظل الظروف الحالية. وعلى الرغم من أنه لا يعكس جميع شواغل وفد كوبا، فإن هذا الوفد قد انضم إلى مقدمي مشروع المقرر كدلالة على مساندته لأعمال مفوضية حقوق الإنسان، فالوثيقة قيد النظر من شأنها أن تكون بمثابة موجّه أساسي لأعمال المفوضية في السنوات القادمة. والوفد يؤيد أيضا إعلان وبرنامج عمل دوربان اللذين كانا حصيلة مؤتمر من أهم مؤتمرات الأمم المتحدة.

١٠ - السيدة غيمينز - جيمينز (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها يرغب أيضا في الانضمام لمقدمي مشروع المقرر.

١١ - السيد كمهان (الولايات المتحدة الأمريكية): اقترح القيام في الفقرة ١٩-١١ (د) من مرفق مشروع المقرر بالاستعاضة عن عبارة "إعلان وبرنامج عمل دوربان" بعبارة "نتائج كافة المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي نظمتها الأمم المتحدة". فالإشارة إلى مؤتمر واحد بعينه قد أفضت إلى عدم التوصل إلى توافق في الآراء، والهدف من هذا التعديل يتمثل في توسيع نطاق سياق الفقرة بهدف شمول سائر المؤتمرات.

١٢ - السيدة الجندي (مصر): تحدثت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فطلبت إلى الرئيس أن يطبق المادة ١٢٠ من

الممتنعون: أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي،

الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا،  
بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش،  
بوتان، بوليفيا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، جزر  
البهاما، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري  
لانكا، غرينادا، غيانا، قطر، كمبوديا، الكويت،  
ماليزيا، نيبال، هايتي، الهند.

١٨ - كان ثمة تأييد لما قرره الرئيس من إمكانية النظر في  
التعديل الشفوي المقترح على مشروع المقرر A/C.3/63/L.79،  
وذلك بأغلبية ٧٤ صوتاً مقابل ٥٧ صوتاً مع امتناع  
٢٤ دولة عن التصويت.

١٩ - الرئيس: قال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في إجراء  
تصويت مسجل بشأن التعديل الشفوي الذي قدمته  
الولايات المتحدة.

٢٠ - السيد أموروس نونيز (كوبا): تحدث من منطلق  
تعليق التصويت قبل إجراء هذا التصويت، فقال إن وفد كوبا  
سيدلي بصوته ضد التعديل الشفوي، ومن الخلق بجميع  
الوفود الأخرى أن تقوم بذلك أيضاً. ومشروع المقرر قد  
جاء نتيجة عملية تفاوض طويلة تميزت بمشاركة كافة الوفود  
بحسن نية. ووفد كوبا قد أسهم على نحو بناء في المناقشات  
وكذلك في الجهود التي بذلت من أجل التوصل إلى حل  
وسط. والتعديل ذو الصلة يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ من  
البرنامج ١٩ الذي يتصل بأنشطة البحث والتحليل لدى  
مفوضية حقوق الإنسان، وهذا مجال قد اتسم منذ وقت  
طويل بتقديم التوجيه اللازم لجهود المفوضية المعنية بالقضاء  
على جميع أشكال العنصرية. ومن خلال رفض هذا التعديل،  
سيصبح بوسع اللجنة أن تساند أعمال المفوضية.

٢١ - السيدة غاسري (فرنسا): تحدثت باسم الاتحاد  
الأوروبي، فقالت إنها تؤيد مشروع المقرر. ومع هذا، فإن

البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة  
والمهرسك، بولندا، بيرو، تيمور - ليشتي، جامايكا،  
الجزل الأسود، الجمهورية التشيكية، الجمهورية  
الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا  
اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا،  
الداخرك، رومانيا، سان مارينو، سانت لوسيا،  
السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا،  
شيلي، صربيا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا،  
قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا،  
لاتفيا، لكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة،  
المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا،  
نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات  
المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، أنغولا، أوغندا، إيران  
(جمهورية - الإسلامية)، باكستان، بوتسوانا،  
بوروندي، بيلاروس، تشاد، تونس، الجزائر، جزر  
القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا  
المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية  
كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي،  
الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوي، السنغال،  
سوازيلند، السودان، سورينام، سيراليون، الصين،  
العراق، غامبيا، غانا، غينيا - بيساو، فنزويلا  
(جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، كوبا، الكونغو،  
كينيا، لبنان، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مصر،  
المغرب، ملاوي، المملكة العربية السعودية،  
موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا،  
النيجر، نيكاراغوا، اليمن.

أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، بيرو، بيلاروس، تركيا، تشاد، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السلفادور، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، سويسرا، سيراليون، شيلي، الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليختنشتاين، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، اليمن.

المتنعون:

أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوبا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية

الاتحاد الأوروبي سيمتنع عن التصويت بشأن التعديل، حيث إنه كان يفضل الأخذ بحل وسط بشأن الفقرة المعنية. والافتقار إلى مثل هذا الحل الوسط هو الذي حال دون توصل اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن مشروع المقرر بكامله.

٢٢ - السيد دالادو (موريشيوس): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه يأسف لتقديم تعديل بعد مثل ما جرى من مفاوضات طويلة. ومجموعة الدول الأفريقية سوف تصوت ضد هذا التعديل، ولعل جميع الدول أن تتصرف أيضا على هذا النحو.

٢٣ - السيدة إيلون شاهار (إسرائيل): كررت الإعراب عن خيبة أملها إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء. وقالت إن التعديل المقترح لا يتعارض مع رسالة التأييد الموجهة من اللجنة إلى المفوضية، ولكنه يؤكد تلك الرسالة بالأحرى، فهو يجعل الإعراب عن هذا التأييد أكثر شمولا، وذلك من خلال التركيز على أن متابعة جميع مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة تعد متساوية من حيث الأهمية. ومن المطلوب من كافة الوفود ألا تخضع للاعتبارات السياسية، وأن تصوت بدلا من ذلك لصالح التعديل، شأنها شأن وفد إسرائيل.

٢٤ - أجري تصويت مسجل على التعديل المقترح للفقرة ١٩-١١ (د) من مرفق مشروع القرار A/C.3/63/L.79.

المؤيدون:

أستراليا، إسرائيل، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة،

تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، صربيا، غرينادا، غيانا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبورغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

٢٥ - رُفض التعديل المقترح للفقرة ١٩-١١ (د) من مرفق مشروع المقرر A/C.3/63/L.79، وذلك بأغلبية ١٠٥ صوتا مقابل ٤ أصوات مع امتناع ٥٥ دولة عن التصويت.

٢٦ - السيدة إيلون شاهار (إسرائيل): طلبت إجراء تصويت مسجل على مشروع المقرر A/C.3/63/L.79.

٢٧ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن وفود ألبانيا وبلجيكا وجامايكا وفرنسا ونيكاراغوا قد انضمت إلى مقدمي مشروع المقرر.

٢٨ - أُجري تصويت مسجل على مشروع المقرر A/C.3/63/L.79.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينافاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند،

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

المنتعون:

أستراليا، كندا.

٢٩ - اعتمد مشروع المقرر A/C.3/63/L.79 بأغلبية ١٦٧ صوتاً مقابل صوتين مع امتناع دولتين عن التصويت\*.

٣٠ - السيدة جانسون (كندا): قالت إن وفد كندا يؤيد جهود مفوضية حقوق الإنسان التي ترمي إلى تحسين حماية هذه الحقوق على صعيد العالم بأسره. والمفوضية ذاتها توفر الدعم اللازم لآليات الأمم المتحدة الأخرى، من قبيل الهيئات المعنية بحقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات وهيئات الآليات الخاصة، واستقلالها أمر ضروري. والبرنامج ١٩، وهو برنامج حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، يوفر أساساً مناسباً لعمل المفوضية على نحو دائم. ومع هذا، وفيما يتصل بنواحٍ بعينها من نواحي إعلان ومؤتمر عمل دوربان التي تتعلق بالشرق الأوسط، يلاحظ أن وفد كندا لديه تحفظات قوية سبق له أن أعرب عنها في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في عام ٢٠٠١. ولقد امتنع الوفد بالتالي عن التصويت بشأن مشروع المقرر، وهو يأسف في نفس الوقت لعدم بلوغ توافق في الآراء بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح.

٣١ - السيد مكهمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يؤيد بقوة أعمال مفوضية حقوق الإنسان، ومع هذا، فإنه لم يكن أمامه أي خيار سوى أن يصوت ضد مشروع المقرر. وهو لا يستطيع أن يوافق على ما قيل من أنه

يجب على الأمانة العامة أن تؤيد تنفيذ إعلان وبرنامج عمل دوربان، فعملية دوربان لم تكن تستهدف فيما يبدو مناهضة العنصرية، بل مناهضة إسرائيل. ووفد الولايات المتحدة يأسف للإصرار العنيد على الاحتفاظ بصيغة جديدة لا تحظى بالموافقة، وهي صيغة من شأنها أن تعوق المفاوضات. والتصويت السلبي للوفد لم يكن موجهاً ضد المفوضية، فهو مستمر في تأييده لها، بل إنه موجه ضد عملية ضارة لم تحقق نتيجة تُذكر فيما يتصل بتخفيف المشاكل الحقيقية الناجمة عن العنصرية.

٣٢ - السيدة ناسو (أستراليا): قالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على دور المفوضية في ميدان حماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، ولكن ثمة تحفظات قوية لديه بشأن تضمين مشروع المقرر صيغة غير مناسبة تتعلق بإعلان وبرنامج عمل دوربان. والوفد قد امتنع إذن عن التصويت على مشروع المقرر هذا، مع أنه يقدر في نفس الوقت تلك الأعمال الممتازة التي اضطلعت بها المفوضية، وهو سيستمر في تأييدها.

٣٣ - السيدة إيلون شاهار (إسرائيل): قالت إن وفد إسرائيل يؤيد بكل قوة مفوضية حقوق الإنسان، ومع هذا، فإنه لا يزال يعترض على إدراج إشارة إلى عملية دوربان، وخاصة في ضوء مؤتمر المتابعة القادم، الذي يحتفظ فيما يبدو بنفس اتجاهات مؤتمر عام ٢٠٠١. وهذا هو السبب الوحيد لتصويت الوفد ضد مشروع المقرر، فهو كان سيؤيده لولا ذلك.

٣٤ - السيدة غاسري (فرنسا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إنها تؤيد مشروع المقرر كل التأييد، ولو كان قد تحقق توافق في الآراء بشأن هذا المشروع، لكان الأمر أفضل حالاً. ومن المأمول فيه أن يتم اعتماد البرنامج ١٩ في السنوات المقبلة بتوافق الآراء.

\* أبلغ وفد أفغانستان اللجنة، في وقت لاحق، أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت على مشروع المقرر.

٣٨ - السيد أموروس نونيز (كوبا): قال إن البرنامج ١٩ من الإطار الاستراتيجي المقترح ضروري لأعمال مفوضية حقوق الإنسان في المستقبل، وهو جدير بتأييد جميع الدول الأعضاء. ومن الحري بجهود المفوضية أن تكون مستندة إلى تعاون دولي حقيقي، فالمفوضة السامية نفسها قد أكدت ذلك في الملاحظات التي وجهتها إلى اللجنة في جلستها العشرين. والنص الذي اعتمد لتوه لم يُرضِ تماما كافة الوفود، ولكنه قد نجح إلى حد كبير في سد فجوة الاختلافات القائمة بينها.

#### البند ١١٠ من جدول الأعمال: إعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة

برنامج عمل اللجنة الثالثة لدورة الجمعية العامة الرابعة والستين (A/C.3/63/L.76)

٣٩ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إنه قد تم إلغاء البند ١ (د) ("استعراض وتقييم برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص المعوقين") من برنامج العمل المؤقت (A/C.3/63/L.76).

٤٠ - السيد أموروس نونيز (كوبا): قال إن مناقشات اللجنة بشأن حقوق الإنسان كثيرا ما كانت تتعرض للتوقف من جرّاء الحوار التفاعلي مع المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة. ومع أن هذا الحوار يُعدّ في غاية الأهمية، فإن وفد كوبا يأمل في أن تتمكن الدول الأعضاء في المستقبل من الاستفادة على نحو أكبر من تلك الفرصة التي تتيحها المداولات العامة للجنة، وذلك فيما يتصل باضطلاعها بمناقشة حقوق الإنسان فيما بينها.

٤١ - الرئيس: قال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد برنامج العمل المؤقت (A/C.3/63/L.76) بصيغته المصوبة، مع إحالته للجمعية العامة للموافقة عليه.

٤٢ - ولقد تقرر ذلك.

٣٥ - السيد دالادو (موريشيوس): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه لم يسعَ إطلاقا إلى معارضة قرار الرئيس، فمجموعة الدول الأفريقية تثق به ثقة كاملة، وهي تؤيده كل التأييد طوال مداولات اللجنة.

٣٦ - السيدة الجندي (مصر): قالت إنها ترحب بما تحقق من الاقتراب من توافق الآراء فيما يتصل بتأييد أعمال مفوضية حقوق الإنسان. ووفد مصر لم يقصد أن يعترض على الرئيس ذاته، بل على مادة من النظام الداخلي تم الاستناد إليها.

٣٧ - السيدة هوسين (جنوب أفريقيا): قالت إنه، حيث إن مفوضية حقوق الإنسان تضطلع بمهام موكلة إليها على نحو محدد من قبل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان، فإنه يجب إذن أن يُعاد التشديد على دور الدول الأعضاء فيما يتعلق بأنشطة المفوضية، وخاصة البرنامج ١٩ من الإطار الاستراتيجي المقترح. وآلية الاستعراض الدوري الشامل قد حولت هدف برنامج حقوق الإنسان بعيدا عن التسييس وازدواج المعايير والانتقائية، ونقلته إلى ميدان الحوار البناء والتعاون؛ وثمة أهمية بالتالي لقيام المفوضية بتأييد جهود مجلس حقوق الإنسان وفقا لقرار المجلس رقم ١/٥. وعلاوة على هذا، فإن الأنشطة الميدانية لا تزال تشكل جزءا هاما من أعمال المفوضية، التي ينبغي للالتزامات مع الدول الأعضاء أن تكون مستندة إلى إطار يحظى بموافقة متبادلة مع الدول المعنية. وفي نهاية الأمر، يراعى أن المتابعة الفعالة للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تشكل أساسا للقضاء على العنصرية في العالم بأسره، وهي بحاجة إلى تأييد المفوضية. وليس من المعقول إذن أن يعتمد البرنامج ١٩ من الإطار الاستراتيجي المقترح دون إشارة إلى عملية دوربان. ومن المأمول فيه أن يحظى البرنامج ١٩، ولا سيما جوانبه التي لم تلقَ إلا اهتماما ضئيلا، بالتمويل والتنفيذ بصورة فعالة.



## إكمال أعمال اللجنة

٤٣ - بعد تبادلٍ لعباراتٍ المحاملة، حيث قام السيد يانوث (شيلي) والسيد دالادو (موريشيوس) والسيد بينالي (قطر) والسيد كوزار (كرواتيا) والسيد فيشي (فرنسا) والسيد هريغفيدسون (أيسلندا) بالتحدث باسم مجموعات الدول الإقليمية، وحيث اضطلع السيد أموروس نونيز (كوبا) والسيدة فيبس (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد الشكشوكي (الجمهورية العربية الليبية) بالمشاركة اللازمة، أعلن الرئيس أن اللجنة الثالثة قد أنجزت أعمالها فيما يتصل بالجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والستين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.